مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: دور آليات حوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح
اسم الكاتب: د. إبراهيم العدي، حسين عبدالله
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4351
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 11:04 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (34) العدد (3) 2012
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (34) No. (3) 2012

دور آليات حوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح

الدكتور إبراهيم العدي*

حسين عبدالله**

(تاريخ الإيداع 20 / 2 / 2012. قُبِل للنشر في 28 / 6 / 2012)

□ ملخّص □

يقدم البحث دراسة لدور آليات حوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، وذلك من خلال دراسة مفهوم ومبادئ حوكمة الشركات، وتحديد الآليات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات والتي من أهمها مجلس الإدارة، لجنة المراجعة، إضافةً إلى تحديد مفهوم إدارة الأرباح وطبيعة وماهية إدارة الأرباح في الفكر المحاسبي المعاصر، والدوافع التي تدفع الإدارة إلى ممارسة أنشطة إدارة الأرباح، والمتمثلة بدوافع سوق الأوراق المالية والدوافع التعاقدية والتنظيمية، والطرق التي تتبعها الإدارة عند ممارستها لأنشطة إدارة الأرباح، بهدف زيادة أرباحها أو تخفيضها أو الحفاظ على سلسلة مستقرة من الأرباح خلال فترة زمنية معينة، ومن ثم دراسة ميدانية لواقع بيئة الأعمال في سورية، إذ تم اختيار عينة من 20 شركة من الشركات المساهمة في سورية، وقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق آليات حوكمة الشركات الداخلية والخارجية يؤدي إلى التقليل من ممارسات إدارة الأرباح، كما توصلت الدراسة إلى ضرورة التركيز على استقلال مجلس الإدارة، والعمل على الاهتمام بوظائف المراجعة الداخلية الخارجية، والعمل على وضع قوانين وتشريعات جديدة يكون لها دور رقابي وإشرافي على المنشآت.

كلمات مفتاحيه: حوكمة الشركات، آليات حوكمة الشركات، لجنة المراجعة، إدارة الأرباح.

* أستاذ مساعد – قسم المحاسبة – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق – دمشق - سورية.
** طالب دكتوراه - قسم المحاسبة – كلية الاقتصاد - جامعة دمشق- دمشق - سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (34) العدد (3) 2012
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (34) No. (3) 2012

The role of Governance Structures in limit Earnings Management

[*] **Dr. Ibrahim Al-Adi**
**** Hussein Abdullah**

(Received 20 / 2 / 2012. Accepted 28 / 6 / 2012)

□ ABSTRACT □

This paper investigates the role of a firm's governance structure in constraining earnings management by explaining the concept and principles of Corporate governance, internal and external Governance Structures, including the board of directors, the audit committee, and studying the concepts of Earnings Management in the accounting theory, Earning Management Motivations, and Earning Management approach used by management to smooth, increase or decrease earnings. Then, we study the reality of Syrian business by examine the impact of Deferred Tax on Earnings Management. The study examines a sample of 20 firms. It shows that firms applying internal and external Governance Structures have less earning management. It is necessary for the Board of directors to be more independent. More attention should be given to the internal and external audit functions and to make new laws that have a supervisory role on the firms.

Keywords: Corporate governance, Governance Structures , Audit committee. Earnings management.

[*] **Assistant Professor, Department of Accounting, Faculty of Economics, Damascus University, Damascus, Syria**.
****doctorate student, Department of Accounting, Faculty of Economics, Damascus University, Damascus, Syria**.

مقدمة :

أصبح موضوع حوكمة الشركات على سلم أولويات الهيئات الاقتصادية العالمية كحل مقترح لزيادة كفاءة عمل الشركات وكفاءة عمل أسواق المال، وقد ظهرت هذه الأولوية خاصةً في أعقاب الأزمات المالية والانهيارات الاقتصادية في السنوات الماضية، كما ازدادت أهمية حوكمة الشركات نتيجة التطورات الاقتصادية العالمية وانتشار الشركات متعددة الجنسيات وانفصال الملكية عن الإدارة الذي أدى إلى محاولة الملاك وضع آليات للرقابة على تصرفات المديرين، على نحوٍ يؤدي إلى الحد من ممارسات التلاعب والاحتيال التي تقوم به إدارة المنشاة بهدف تحقيق غايات نفعية غير الغايات التي يهدف المشروع إلى تحقيقها، وفي هذا المجال فان حوكمة الشركات ليست هدفاً بل وسيلة تهدف لتحسين أداء الشركات، وتمنع الأفعال غير المرغوب بها من قبل الإدارة وتحفظ حقوق المساهمين.

مشكلة البحث :

نتيجة لموقع الإدارة في المنشأة، ومن خلال عملها كوكيل عن المساهمين أو عن أصحاب المصلحة، فإن لها مصالح خاصة من وراء تدخلها في عملية التقرير المالي وذلك عن طريق التلاعب بالأرقام المحاسبية لتغيير القوائم المالية مما هي عليه لتصبح بالصورة التي يرغبها معدو هذه القوائم، وهذا ما أدى إلى ضرورة وجود ما يضمن حقوق المساهمين ويساعد في زيادة موثوقية القوائم المالية التي تنشرها هذه الشركات، والسؤال الذي يطرح هنا، هل يمكن أن تحد آليات حوكمة الشركات من ممارسات إدارة الأرباح.

وبناء عليه تتمثل القضية البحثية التي يتعرض لها هذا البحث فيما يلي:

1. تحديد مجالات إدارة الأرباح التي تستخدمها الإدارة للتلاعب بالقوائم المالية.
2. ما هي آليات حوكمة الشركات الداخلية والخارجية التي يمكن أن تحد من ممارسات إدارة الأرباح.

أهمية البحث وأهدافه :

لهذا البحث أهمية على الصعيد النظري من خلال تحديد الآليات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات والتي تعمل على الحد من الممارسات غير المرغوبة من قبل الإدارة، والتي تمكن الإدارة من تحقيق غايات وأهداف خاصة، ومن ناحية ثانية لهذا البحث أهمية على الصعيد العملي، في إطار الإهتمام الحالي بسوق الأوراق المالية وشروط الإدراج والقيد في البورصة، وبالتالي لا بد من وجود ما يضمن حقوق المساهمين ويساعد في شفافية القوائم المالية المعدة من قبل الشركات، وبالتالي يهدف هذا البحث بصفة أساسية إلى دور الآليات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، ويرتبط بهذا الهدف العام الأهداف الفرعية التالية:

1. دراسة طبيعة إدارة الأرباح، ودراسة ماهيتها.
2. تحديد مفهوم حوكمة الشركات وآلياتها.
3. تقديم نتائج تمكن من تحديد دور آليات حوكمة الشركات وتقييمها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

منهجية البحث :

في إطار طبيعة مشكلة البحث واختباراً لفروضه المحددة، فإن البحث يتبع بشكل رئيسي الاستدلال الاستقرائي، وذلك من خلال تجميع البيانات من المصادر المختلفة والإطلاع على الدراسات السابقة، وذلك بهدف تكوين الإطار النظري للبحث، وتحديد فروض البحث التي تتمحور حول تقديم إجابات لمشكلة البحث ثم تجميع البيانات الأولية والثانوية التي تمكن من اختبار الفروض المحددة، ومن ثم اختبار فروض البحث والوصول إلى نتائج البحث.

الدراسات السابقة :

تهدف دراسة (BECKER 1998) إلى تحديد العلاقة بين جودة المراجع الخارجي وممارسات إدارة الأرباح، إذ افترضت الدراسة أن عملاء شركات المراجعة غير الشركات الست الكبرى تستخدم التسويات الاستنسابية التي تزيد الأرباح أكثر من عملاء الشركات الست الكبرى، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة مباشرة بين جودة المراجع الخارجي وممارسات إدارة الأرباح، إذ توصلت إلى أن القيم الكبرى والمتوسطة لاستخدام التسويات الاستنسابية تكون أكبر فيما يتعلق بالشركات التي تتعامل مع الشركات الأقل حجما.

دراسة (Davidson 2005) تهدف إلى دراسة دور بنية حوكمة الشركات الداخلية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، إذ تفترض أن ممارسات إدارة الأرباح تتعلق بقوة آليات حوكمة الشركات الداخلية، متضمنة: مجلس الإدارة، لجنة المراجعة، وظائف المراجعة الداخلية، واختيار المراجع الخارجي، معتمدا على عينة من الشركات الاسترالية،

وقد توصلت الدراسة إلى أن وجود الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة ولجنة المراجعة تقلل من ممارسات إدارة الأرباح، بينما توصل إلى وجود علاقة مهمة بين وظيفة المراجعة الداخلية واختيار المراجع الخارجي وبين ممارسات إدارة الأرباح.

تهدف دراسة (Murhadi werner R.2009) إلى تحديد تأثير حوكمة الشركات الجيدة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، من خلال دراسة مجموعة من الآليات لحوكمة الشركات والمتمثلة بمجلس الإدارة، لجنة المراجعة، وغيرها من الآليات، وتأثيرها على الشركات المسجلة في سوق اندونيسيا للأوراق المالية في قطاع الصناعة خلال الفترة من 2005 – 2007، وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير هام لمتغيرين رئيسين على ممارسات إدارة الأرباح وهما مشاركة المدير التنفيذي في مجلس الإدارة، وتحكم كبار المساهمين، بينما لم تجد تأثيراً مهماً للجنة المراجعة والآليات الأخرى.

فروض البحث:

الفرض الأول: تطبيق آليات الحوكمة الداخلية يعمل على الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

الفرض الثاني: تطبيق آليات الحوكمة الخارجية يعمل على الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

المبحث الأول: إدارة الأربـــاح:

المطلب الأول: تعريف ومفهوم إدارة الأرباح:

تعدّ إدارة الأرباح من أكثر القضايا التي تم الاهتمام بها في الإدارة المالية، وقد بدأ المحللون والباحثون بالاهتمام بدراسات إدارة الأرباح عندما بدأت القوائم المالية المنشورة تتغير من وقت لآخر، إذ بدأ التركيز على الاختيار المحاسبي في السبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن الماضي، وكان الموضوع الأكثر اهتماماً لدى الباحثين والمحللين هو اتجاه المديرين لممارسة أنشطة إدارة الأرباح لتحقيق منافعهم الخاصة، وحتى منتصف الثمانينيات بقي أساس الاستحقاق هو العامل الوحيد لدراسة الدوافع الإدارية لممارسة أنشطة إدارة الأرباح، وفي بداية التسعينيات اتخذت الدراسات اتجاهات جديدة لدوافع إدارة الأرباح مثل الدوافع المتعلقة بالأسهم، الدوافع التعاقدية والتنظيمية، كما يمكن أن تستخدمها لإيصال معلومات ملائمة حول أداء المنشأة المتوقع، وقد قدمت الدراسات السابقة تعريفات عديدة لإدارة الأرباح، إذ تم تعريفها بأنها "استخدام الإدارة لأحكامها الخاصة في عملية التقرير المالي والقيام بالصفقات بهدف تغيير التقارير المالية إما لتضليل أصحاب المصلحة فيما يتعلق بالأداء الاقتصادي الأساسي للمنشأة أو للتأثير على نتائج العملية التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية التي يقرر عنها" (Healy 1999)، إلا أن (Schipper 1989) عرفها، بأنها تدخل ذو مغزى في عملية التقرير المالي الخارجية، بنية الحصول على مكاسب خاصة، وليس بغرض تسهيل عملية التشغيل الحيادي لهذه التقارير.

المطلب الثاني: دوافع إدارة الأرباح:

1. دوافع ترتبط بسوق الأوراق المالية:

تقوم إدارة المنشأة بممارسة أنشطة إدارة الأرباح بهدف التأثير على أسعار الأسهم، فعند إصدار الأسهم يوجد للإدارة دافع لاستخدام الإجراءات المحاسبية التي تزيد أرباحها، بهدف التأثير على توقعات المستثمرين وتقييمهم للمنشأة، إذ إن التغيرات في أسعار الأسهم لفترة معينة (ربع سنة أو سنة) ترتبط بكل من إشارة واتجاه الربح المحاسبي غير المتوقع للفترة، إذ إن أرقام الربح المحاسبي مفيدة وتقدم معلومات مهمة للمستثمرين، كما أن الإعلان عن الربح المحاسبي يحتوي على معلومات ملائمة لتقييم المنشأة (الدهراوي 2006)، وفي حالة تحديد جزء من تعويضاتها على أساس أسعار الأسهم في تاريخ محدد كما في خيارات الأسهم، إذ يرغب المديرون بخيارات الأسهم لأن تلك الخيارات يمكن أن تجعلهم فجأة أثرياء إذا حققت المنشأة نجاحاً، إذ يستفيد هؤلاء من الفرق بين سعر السهم السوقي وسعر تنفيذ الخيار بتاريخ المنح، وهذا ما يدفع الإدارة للتأثير على قيمة السهم في تاريخ منح الخيارات للحصول على تعويضات أكبر وبذلك تقوم إدارة المنشأة بممارسة إدارة الأرباح لتحقيق هذا الهدف، أو العمل على التأثير على أرباح المنشأة لكي تتوافق مع المحللين في السوق أو مع تنبؤاتها، إذ إن المحللين يعتمدون في معظم الأحيان على المعلومات التي تقدمها الإدارة لهم عن الأداء المستقبلي للمنشأة، وبالتالي فإن هذه التنبؤات تشكل دافعاً للإدارة للتقرير عن أرباح تتوافق مع الأرقام المحددة من قبل المحللين، بحيث يبدو الأمر بأن الإدارة تفي بضماناتها لتحقيق هذه الأرباح (Ortega 2003).

2. دوافع ترتبط بالترتيبات التعاقدية:

تتضمن الدوافع التعاقدية لإدارة الأرباح كلاً من عقود التمويل بالدين، وعقود مكافآت الإدارة، فمن الممكن أن تقوم الإدارة بممارسات إدارة الأرباح عن طريق اختيار التسويات المحاسبية لتعظيم تعويضاتها ومكافآتها، فقد تتضمن العلاقة التعاقدية بين الإدارة والملاك نظاماً للحوافز ترتبط بمقتضاه مكافأة المسؤولين عن الإدارة بنمو صافي الربح على أن يكون هناك حد أدنى وحد أقصى للمكافأة، ووفقاً لهذه العلاقة فإن الإدارة يكون لديها الدافع لزيادة القيمة الحالية لمكافآتها عن طريق زيادة الأرباح الحالية على حساب الأرباح في الفترات المستقبلية.

كما تقوم الإدارة بممارسة أنشطة إدارة الأرباح لتجنب مخالفة عقود الإقراض، ويعود السبب الجوهري لهذا الدافع هو أن المديرين متشجعون لزيادة الأرباح لتقليص القيود المفروضة في اتفاقيات الدين، أو لتفادي تكاليف مخالفة العقود، وبالتالي كلما اقتربت المنشآت من شروط المديونية المبنية على أساس الأرقام المحاسبية، كلما زاد ميل الإدارة إلى استخدام الطرق والإجراءات المحاسبية التي تؤدي إلى زيادة الأرباح التي تقرر عنها (Beneish 2001).

3. دوافع ترتبط بالترتيبات التنظيمية:

تتضمن الدوافع التنظيمية لإدارة الأرباح عدة أنواع من الدوافع منها: حجم المنشأة، التنظيم على مستوى الصناعة، إضافةً إلى وجود قوانين ضريبية معينة لقطاع إقتصادي معين، وبعض الضغوط التي تتعرض لها بعض قطاعات الاقتصاد، فقد يكون حجم المنشأة ونصيبها من السوق من العوامل الأساسية التي تدفع الإدارة إلى ممارسة أنشطة إدارة الأرباح، وذلك لارتباط كل منها بالأعباء السياسية التي تتحملها المنشأة، والمرونة الأكبر في استخدام التغييرات المحاسبية، وكذلك لوجود احتمالية أكبر لتقلب الأرباح بين سنة وأخرى في المنشآت الكبيرة بعكس الحال في المنشآت الصغيرة (جهماني 2001)، كما تخضع جميع القطاعات لأشكال معينة من التنظيم، إلا أن بعض هذه القطاعات تواجه إشرافاً تنظيمياً يعتمد على استخدام الأرقام المحاسبية، لذلك فإن هذه المنشآت لديها الدافع لاختيار الطرق المحاسبية التي تؤدي إلى ممارسة أنشطة إدارة الأرباح باتجاه التخفيض.

المطلب الثالث: طرق إدارة الأرباح:

تعتمد إدارة الأرباح على طرق وآليات متعددة، فيتم تدخل الإدارة في التقرير المالي من خلال الإجراءات التي تحاول الحفاظ على سلسلة مستقرة من الأرباح المحاسبية، ويمكن أن يتم الأمر بمنتهى سوء نية كما وصف من قبل محاسبة الإبداع، كما يمكن أن يتم عن طريق محاولة استيعاب معظم الخسائر في السنة الحالية لإتاحة الفرصة لتحقيق أرباح عالية في المستقبل وهو ما يعرف إعادة ترتيب الدفاتر.

1. تمهيد الدخل Income Smoothing:

يعد تمهيد الدخل من أهم الطرق المتبعة في إدارة الأرباح وأكثرها شيوعاً، إذ تحاول الإدارة من وراء اتباع هذا الأسلوب المحافظة على تيار مستقر من الأرباح المحاسبية التي تقرر عنها المنشأة، بحيث يتم الوصول إلى الأرباح المستهدفة، وذلك من خلال التحكم بتوقيت العمليات الفعلية أو اختيار السياسات المحاسبية التي تحقق لها هذه الغاية، وهناك طريقتان مختلفتان لتمهيد الدخل (جهماني 2001):

1- تمهيد الدخل الحقيقي: وهو عبارة عن تمهيد الصفقات أو التمهيد الاقتصادي، والذي يحدث عندما تتخذ الإدارة الإجراءات التي تراها مناسبة لهيكلة النشاطات الاقتصادية للمنشأة، ويؤثر فعلياً على الأرباح المحاسبية، حيث أنه بإمكان المنشأة القيام بتمهيد الدخل من خلال تأجيل قرارات الإنتاج والإستثمار إلى نهاية السنة، اعتماداً على معرفتها بأداء المنشأة في ذلك الوقت.

2- تمهيد الدخل المصطنع أو التمهيد المحاسبي: الذي يمثل تدخل الإدارة من خلال الاختيار المحاسبي للتقرير عن الأرباح المحاسبية بما يتماشى مع رغباتها في تمهيد الدخل، دون حدوث تغيير إقتصادي حقيقي في أداء المنشأة، أي عندما تتلاعب الإدارة بتوقيت القيود المحاسبية، ويشكل أحد طرق إدارة الأرباح، فعدّ (Fudenberg 1995) أن الإهتمام بسرية الأعمال يخلق دوافع لتمهيد الدخل، وذلك استناداً إلى الأداء الحالي والمستقبلي للمنشأة، فالتقرير عن أرباح محاسبية قليلة يزيد من احتمال إستبعاد الإدارة، كما أن التقرير عن أرباح محاسبية جيدة في السنة الحالية

لن يعوض الأرباح الضعيفة في المستقبل، وبالتالي عندما تكون الأرباح ضعيفة، فإن لدى إدارة المنشأة دوافع لاختيار الإجراءات المحاسبية التي تساهم في تحويل الأرباح المستقبلية إلى الفترة الحالية لتفادي احتمال استبعادها.

2. المحاسبة الإبداعية Creative Accounting:

حاول العديد من الباحثين والكتاب والمختصين وضع تعريف لمفهوم المحاسبة الإبداعية، فيمكن تعريفها بحسب (Amat Et Al 1999) بأنها:"عملية يستخدم من خلالها المحاسبون معرفتهم في المبادئ والقواعد المحاسبية من أجل معالجة الأرقام المسجلة في حسابات المنشأة"، ويوجد أربع طرق مختلفة للمحاسبة الإبداعية وهي:

أولاً: أحياناً تسمح المبادئ المحاسبية لإدارة المنشأة بالاختيار من بين الطرق المحاسبية المختلفة،

ثانياً: إن بعض القيود في الحسابات تتضمن مقداراً لا يمكن تجنبه من التقديرات، الأحكام، والتنبؤات، التي تصدر عادة من الأطراف الداخلية في المنشأة، مما يمنح الفرصة للمحاسبة الابداعية لتنحرف عن جانب الحذر، أو تتخذ جانب التفاؤل في وضع التقديرات.

ثالثاً: يمكن أن تستخدم المعاملات الوهمية إما للتلاعب بأرصدة الميزانية أو لتحريك الربح بين الفترات المحاسبية، وهذا يحصل عن طريق الدخول في عمليتين أو أكثر ذات علاقة بطرف ثالث، عادة يكون المصرف.

رابعاً: يمكن أن يستخدم توقيت العمليات الحقيقية في عكس الانطباع المرغوب على الحسابات.

3. محاسبة إعادة ترتيب الدفاتر Big Bath:

تقوم استراتيجية محاسبة إعادة ترتيب الدفاتر على التأثير على قائمة الدخل لجعل النتائج السيئة تبدو أكثر سوءاً مما هي عليه، إذ تعتمد عادة على الفترة التي تحقق فيها المنشأة خسائر بدلاً من الأرباح وتقوم بالمبالغة بأرقام الخسارة، بهدف تحسين الأرباح في العام القادم، وتحدث عملية إعادة ترتيب الدفاتر في فترات إعادة التنظيم وتغيير الإدارة التنفيذية في المنشأة، بحيث يقوم المدراء التنفيذيون الجدد باستخدام محاسبة إعادة ترتيب الدفاتر بحيث يحملون أداء المنشأة السيئ والنتائج السلبية على المدراء التنفيذيين السابقين وتتم عملية تصفية أو تنظيف لحسابات المنشأة، بطريقة تمكنها من استخدامها مستقبلاً لتمهيد الأرباح وطمأنة حملة الأسهم، وتحقيق تدفق مستمر من العائدات، وينالون الفضل في تحسينات السنة التالية. ويرى Healy (1985) أن إدارة المنشأة قد يكون لديها الحافز لتخفيض الأرباح في بعض الفترات، فإذا كانت الأرباح المحققة أقل من المستهدفة، فإن الإدارة سيكون لديها الحافز لإعادة ترتيب الدفاتر إذ ستعمد إلى تخفيض الأرباح أو حتى تحقيق خسائر عن طريق إدراج أقصى ما يمكن من مصروفات القوائم المالية للفترة الحالية، مما يزيد من فرصة تحقيق أرباح وبالتالي ضمان الحصول على المكافآت في الفترات المستقبلية.

المبحث الثاني: حوكمة الشركات:

المطلب الأول: مفهوم وتعريف حوكمة الشركات:

يشكل موضوع حوكمة الشركات أحد أكثر المجالات التي تلقى اهتماما كبيرا خلال السنوات القليلة الماضية، فالأساس النظري والتاريخي لحوكمة الشركات يرجع أولا لدراسات نظرية الوكالة التي لاحظت أن هناك فصلاً بين ملكية رأسمال المنشأة وعملية الرقابة والإشراف داخل المنشأة، وهذا الفصل له آثاره على مستوى أداء المنشأة، إلا أن حدوث مجموعة من المتغيرات والتطورات التي لحقت ببيئة الأعمال المعاصرة، جعلته يتصدر اهتمامات البحث في المحاسبة

والتمويل، والقائمين على العملية التنظيمية على صعيد أسواق المال والمنشآت، لأسباب تعود معظمها إلى ضعف نظم الحوكمة في تلك المنشآت، كما في حالة وجود فرق كبير بين تعويضات المديرين التنفيذيين وأداء المنشأة، أو لأسباب تعود إلى التلاعب بالحسابات.

وقد حددت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في مبادئ حوكمة الشركات التي أصدرتها أن حوكمة الشركات " تحدد توزيع الحقوق والمسؤوليات بين مختلف المشاركين في المنشأة، مثل مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح الأخرى، كما أنها تبين القواعد والاجراءات لاتخاذ القرارات بخصوص شؤون المنشأة، وبهذا فهي توفر أيضا الهيكل الذي يمكن من خلاله وضع أهداف المنشأة، وسائل بلوغها، ورقابة الأداء(OECD).

المطلب الثاني: مبادئ حوكمة الشركات:

تأسست منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام 1947، إذ تقوم هذه المنظمة بتزويد الدول الأعضاء بالمعلومات المقارنة والتحليلات والتوقعات، ومن أجل بناء نظام سليم للحوكمة قامت منظمة التعاون الاقتصادي بوضع هيكل متكامل لنظام الحوكمة مشتملا على مبادئ حوكمة الشركات، ولا تُعدّ هذه المبادئ إلزامية، وعدَّت هذه المبادئ بمثابة مرجعيات للاستعانة والاسترشاد بها والتي يمكن تلخيصها كما يلي (OECD 2004):

1- ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات: ذو تأثير في الأداء الاقتصادي الشامل، وأن يتم توزيع المسئوليات بين الجهات ذات العلاقة في نطاق اختصاص تشريعي واضح وفي خدمة المصلحة العامة، ويجب أن يكون لدى الجهات المختلفة النزاهة والسلطة والموارد للقيام بواجباتها.

2- حماية حقوق حملة الأسهم: ينبغي توافر الحقوق الأساسية للمساهمين، من حيث توافر الحق في المعلومات عن القرارات، والحق في المشاركة بالتصويت وتسهيل المشاركة الفعالة من خلال التصويت شخصيا أو غيابيا، والإفصاح عن الهياكل والترتيبات، وتسهيل ممارسة حقوق الملكية.

3- المعاملة العادلة للمساهمين: يجب أن يعامل المساهمون المنتمون إلى فئة واحدة معاملة متساوية، وأن يمنع التداول بين الداخليين والتداول الشخصي الصوري، إضافةً إلى الإفصاح عن العمليات.

4- احترام دور الأطراف ذات المصلحة: يجب أن تتضمن مبادئ حوكمة الشركات احترام دور أصحاب المصالح من موردين ومقرضين وموظفين ومستهلكين وغيرهم كما يحددها القانون واحترام الحقوق القانونية لأصحاب المصالح وإتاحة التعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق وتطوير الآليات للمشاركة، وتقديم المعلومات في الوقت المناسب.

5- الإفصاح والشفافية: ينبغي الإفصاح الصحيح وفي الوقت المناسب عن كافة السياسات الهامة المتعلقة بالشركة بما في ذلك المركز المالي وتطور الأداء وبيانات حقوق الملكية وكبار المساهمين، وكذلك وجود مراجعة خارجية مستقلة، وقابلة للمراجعة والمسائلة.

6- مسؤوليات مجلس الإدارة: يجب أن تتضمن مبادئ حوكمة الشركات مسئوليات مجلس الإدارة على أن أن يتم العمل وفقا للمعلومات الكاملة، والمعاملة العادلة للمساهمين، وتطبيق المعايير الأخلاقية، إضافةً إلى عرض السياسات والحكم الموضوعي المستقل والوقت المناسب لإتاحة المعلومات.

المطلب الثالث: آليات حوكمة الشركات:

يشير مصطلح حوكمة الشركات إلى مجموعة من الآليات التي تعمل على ضمان مصالح حملة الأسهم، إزاء السلوك النفعي الذي قد تسلكه الإدارة، لكونها القائمة على إدارة المنشأة وفقا لنظرية الوكالة، وليشير إلى نظام متكامل

من السياسات والنظم والإجراءات التي ترتبط بالنظم داخل المنشأة وخارجها وآليات اتخاذ القرارات، بهدف حماية مصالح أصحاب المصلحة عامةً، ويمكن تقسيم آليات حوكمة الشركات إلى نوعين من الآليات:

- **آليات الحوكمة الداخلية:**

تتألف آليات الحوكمة الداخلية من الوظائف والعمليات التي أسست للاشتراك والتأثير على أنشطة إدارة المنشأة، ودور هذه الآليات فيما يتعلق بإعداد التقارير المالية، هو أن تضمن الالتزام بمتطلبات التقرير المالي، والحفاظ على مصداقية البيانات المالية للمنشأة، وتتضمن الآليات الداخلية:

أولا: مجلس الإدارة:

يُعَدُّ مجلس الإدارة من أكثر آليات الرقابة أهمية، لأنه يُعَدُّ قمة آليات الحوكمة الداخلية للمنشأة، وقد ناقشت الدراسات مدى فعالية الدور الإشرافي والرقابي لمجلس الإدارة على سلوك وقرارات الإدارة العليا والمديرين التنفيذيين، فمن ناحية مراقبة التقرير المالي، يجب على مجلس الإدارة التحقق من صلاحية القرارات المحاسبية التي تتخذها الإدارة، والنتائج المالية لمثل هذه القرارات، ومن ناحية استقلالية مجلس الإدارة، فان قدرة المجلس على التصرف كآلية مراقبة فعالة، تكون معتمدة على الاستقلال عن الإدارة (Davidsona 2005)، فعلى الرغم من أن النظرية تفترض أن وجود نسبة كبيرة من أعضاء مجلس الإدارة من خارج المنشأة، يؤدي إلى زيادة دوره كأحد آليات الحوكمة في التقليل من إدارة الأرباح، إلا أن (Byrd 1992) أظهر أن الأعضاء المستقلين من خارج المنشأة يساهمون في حماية مصالح حملة الأسهم في مواقف محددة حيث توجد مشاكل الوكالة، وأن زيادة نسبة هؤلاء الأعضاء يؤدي إلى تقييد الدور السلبي لإدارة الأرباح، كما ركزت بعض الدراسات على أن استقلالية مجلس الإدارة يعود إلى المدى الذي يحتوي فيه المجلس على المديرين غير التنفيذيين الذين ليس لديهم أي علاقة بالمنشأة، وقد توصل (Baysinger 1985) إلى أن المديرين غير التنفيذيين المستقلين تماما عن الإدارة يمكن أن يقدموا الدرجة العظمى من الرقابة الإدارية للمساهمين، إلا أن دراسات مثل (Park and Shin 2004 & klein 1998) أخرى لم تؤيد ذلك، ورأى أن هناك قدرة محدودة للأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة للإشراف على الإدارة، ولا سيما فيما يتعلق بتخفيض إدارة الأرباح.

ثانيا: لجنة المراجعة:

لكي يؤدي مجلس الإدارة واجباته على نحوٍ أكثر كفاءة، قد يفوض بعض المسؤوليات إلى لجان مستقلة، فيما يتعلق بالرقابة المالية للإدارة فان لجنة المراجعة هي المسؤولة عن توفير الحماية للمساهمين، وذلك عن طريق المحافظة على مصداقية القوائم المالية للمنشأة، وذلك لأن الرقابة المتخصصة على التقارير المالية ونشاطات التدقيق مقررة من قبل لجنة المراجعة، وقد ناقشت الدراسات السابقة دور خصائص لجنة المراجعة في الحد من السلوك السلبي لإدارة الأرباح، وقد أشارت إلى أن فعالية لجنة المراجعة تعود إلى: مدى استقلالية لجنة المراجعة، حجم لجنة المراجعة، واجتماعات لجنة المراجعة (Davidsona 2005).

كما اقترحت الدراسات السابقة وتقارير الحوكمة أن لجنة المراجعة يجب أن تكون من المديرين المستقلين أو غير العاملين في المنشأة، وهذا مدعوم من قبل البحوث التي تظهر العلاقة بين استقلال لجنة المراجعة، وبين درجة أعلى من الإشراف، ودرجة أقل من الاحتيال في القوائم المالية، فقد أظهرت نتائج (Klein 2002) علاقة سلبية بين إدارة الأرباح ولجنة المراجعة التي أغلبيتها من المديرين المستقلين، ولكنه توصل في الوقت نفسه إلى نتائج غير مهمة بين إدارة الأرباح وعدد قليل من المديرين المستقلين، وإلى وجوب استقلالية لجنة المراجعة على ان تتضمَّن حجماً كافياً من الأعضاء ولا يقلون عن ثلاثة، وفعاليتها تتحدد من خلال عدد اجتماعات اللجنة خلال السنة المالية، حيث توصلت الدراسات إلى أن اجتماعات اللجنة المتكررة ترتبط بعلاقة سلبية بكل من إدارة الأرباح، وإمكانية تنفيذ العمليات من قبل SEC (McMullen 1996).

ثالثا: وظائف المراجعة الداخلية:

إضافةً إلى لجنة المراجعة، يمكن أن تقوم المنشأة بتأسيس وظيفة المراجعة الداخلية، لإكمال الإطار الرقابي الداخلي، هذه الوظيفة تزود المنشأة بالضمان والخدمة الاستشارية، التي يمكن أن يحسن من فعالية إدارة المخاطر، الرقابة، وعمليات الحوكمة، إذ إنّ وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات يمكن أن تسهل من عمليات وأنشطة لجنة المراجعة، كما أن تقارير الحوكمة (NYSE 2003)، والدراسات السابقة (collier 1993) أكدت دور وظيفة المراجعة الداخلية كأحد أهم آليات الحوكمة الداخلية، وعلى الرغم من أن المراجعة الداخلية ركزت بشكل أكبر على الرقابة وإدارة المخاطر، فقد كان هناك تأكيد متزايد على الحاجة إلى التركيز على إدارة الأرباح وإعداد التقارير المالية غير الملائمة، كما أشار(Eighme 2002) إلى دور المراجعة الداخلية في اكتشاف إدارة الأرباح، كمكمل للمراجع الخارجي، ويؤكد على دور كل من المراجع الداخلي والخارجي في اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح غير الملائمة، بحيث يتم تزويد لجنة المراجعة برأيين مختلفين، وبالتالي فان هذه الحجج تقترح أن وظيفة المراجعة الداخلية ترتبط بعلاقة سلبية مع إدارة الأرباح.

رابعا: اختيار المراجع الخارجي:

اختيار المراجع الخارجي للمنشأة هو أحد آليات الحوكمة الداخلية، والتي يمكن أن تؤثر على ممارسات إدارة الأرباح، فقد ناقشت دراسات عديدة أثر حجم شركة المراجعة على فعالية عملية التدقيق الخارجي، وقد توصلت إلى أن شركة المراجعة ذات الحجم الكبير تعطي نتائج تدقيق أفضل من الشركات صغيرة الحجم، كما أن شركات المراجعة الكبيرة الحجم ليس فقط لديها الخبرة الكافية والوسائل الأفضل لاكتشاف إدارة الأرباح، بل لديها أيضا حافز أعظم وهو حماية سمعة الشركة، لأن قاعدة زبائنها أكبر من الشركات صغيرة الحجم، كما أشارت بعض الدراسات السابقة (Becker et al, 1998) عملاء شركات المراجعة الخمس الكبرى، يقررون مستويات أدنى من إدارة الأرباح، من الشركات الصغيرة الحجم، لذلك فان المنشأة التي تختار إحدى شركات المراجعة الخمسة الكبرى لديها احتمال أقل لممارسة إدارة الأرباح، وبالتالي فان إدارة الأرباح ترتبط بعلاقة سلبية مع اختيار المراجع الخارجي (Davidsona 2005).

- **آليات الحوكمة الخارجية:**

تتمثل آليات حوكمة الشركات الخارجية بالرقابة التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجيين على الشركة، والضغوط التي تمارسها المنظمات الدولية المهتمة بهذا الموضوع، إذ يشكل هذا المصدر احد المصادر الكبرى المولدة لضغط هائل من اجل تطبيق قواعد الحوكمة، وتتضمن آليات الحوكمة الخارجية ما يلي:

أولا: منافسة سوق المنتجات (الخدمات) وسوق العمل الإداري:

يُعدُّ وجود أسواق تنافسية أحد الآليات المهمة لحوكمة الشركات، ويؤكد (Hess 2003) على هذه الأهمية بقوله إذا لم تكن الإدارة مؤهلة للقيام بواجباتها بالشكل الأمثل، فإنها سوف تفقد نصيبها من السوق بين المنشآت التي تعمل في نفس المجال، وبالتالي سوف تتعرض للإفلاس. بالتالي إن وجود الأسواق التنافسية تخفض من سلوك إدارة الأرباح، ولا سيما إذا كانت هناك سوق فعالة للعمل الإداري للإدارة العليا أي إنه إذا أدت الإدارة إلى إفلاس المنشأة، سوف يكون له تأثير سيئ على مستقبل المدير وأعضاء مجلس الإدارة، إذ غالبا لا يتم إشغال مواقع المسؤولية من أعضاء مجلس إدارة أو مديرين تنفيذيين سبق أن قادوا شركاتهم إلى الإفلاس أو التصفية.

ثانيا: الاندماجات وأسواق الاستحواذ:

إن الاندماجات وأسواق الاستحواذ من الأدوات التقليدية لإعادة الهيكلة في قطاع الشركات في أنحاء العالم، وركزت العديد من الدراسات على الأدلة التي تدعم وجهة النظر التي ترى أن الاكتساب آلية مهمة من آليات الحوكمة، وبدونه لا يمكن السيطرة على سلوك الإدارة فعلياً، إذ غالبا ما يتم الاستغناء عن خدمات الإدارات ذات الأداء المنخفض عندما تحصل عملية الاكتساب أو الاندماج (Abbott 2000).

ثالثا: التشريع والقوانين:

تؤثر التشريعات والقوانين بشكل مباشر في عملية الحوكمة، فعلى سبيل المثال قد فرض قانون (Sarbanes–Oxly Act) متطلبات جديدة على الشركات المساهمة العامة، تتمثل بزيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، وتقوية إشراف لجنة التدقيق على عملية إعداد التقارير المالية، والطلب من المدير التنفيذي ومدير الشؤون المالية الشهادة على صحة التقارير المالية وعلى نظام الرقابة الداخلية، ووضع خطوط اتصال فعالة بين المدقق الخارجي ولجنة التدقيق وتحديد قدرة المسئولين في المنشأة على المصادقة على المعاملات التي تخصهم في المنشأة، والتي قد تكون مضرة بمصالح المالكين وأصحاب المصالح الآخرين في المنشأة، كما أناط مسؤولية تعيين المدقق الخارجي وإعفائه والمصادقة على الخدمات غير التدقيقية التي يمكن أن تقدمها شركات التدقيق لزبائنها بلجنة التدقيق.

رابعا: أسواق الأوراق المالية:

يعدّ وجود الأسواق المالية أحد الآليات المهمة للرقابة الخارجية بالنسبة للمنشآت والمساهمين على حد سواء، لما لها من دور رقابي وإشرافي على المنشآت وما تتطلبه من شروط معينة من المنشآت لدى إدراجها.

إذ تحتاج أسواق رأس المال إلى (كاترين 2003):

- قوانين تحكم إصدار الأوراق المالية.
- شروط إدراج الشركات في سوق رأس المال.

- قوانين لحماية حقوق الأقلية من المساهمين.
- جهاز حكومي يتولى عملية التنظيم والإشراف على عمليات الأوراق المالية وتنفيذ قوانينها.

خامسا: آليات حوكمة خارجية أخرى:

هناك آليات حوكمة خارجية أخرى فضلا عن ما تقدم ذكره، تؤثر على فاعلية الحوكمة بطرق مهمة ومكملة للآليات الأخرى في حماية مصالح أصحاب المصالح في المنشأة. ويذكر(Cohen 2004) إنها تتضمن (ولكن لا تقتصر على) المنظمين، المحللين الماليين وبعض المنظمات الدولية، فعلى سبيل المثال تمارس منظمة الشفافية العالمية ضغوطا هائلة على الحكومات والدول، من اجل محاربة الفساد المالي والإداري، وتضغط منظمة التجارة العالمية (WOT) من اجل تحسين النظم المالية والمحاسبية، وفي قطاع البنوك، تمارس لجنة بازل ضغطا من اجل ممارسة الحوكمة فيها. وبسبب تنوع آليات الحوكمة وتعدد مصادرها، فان تنفيذها يتطلب وضع إطار شامل لها، يولي الاهتمام بجميع أصحاب المصالح في الشركات سواء أكانت خاصة أم مملوكة للدولة. إذ أن كل طرف من هذه الأطراف يؤدي دوراً مهماً في عملية الحوكمة، وإنها تتفاعل فيما بينها ضمن إطار الحوكمة . مثال على ذلك التفاعل فيما بين لجنة التدقيق والمدقق الخارجي، المدقق الداخلي، مجلس الإدارة والإدارة العليا. وان لهذا التفاعل تأثيرا كبيرا في الحد من حالات الفساد المالي والإداري، وبالتالي على إدارة الأرباح.

النتائج والمناقشة :

المبحث الثالث: الدراسة الميدانية

أولا: مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة في سورية، إذ تم اختيار عينة عشوائية بسيطة من هذه الشركات مكونة من 20 شركة وزع عليها 145 استبيان وكان عدد المسترد من هذه الاستبيانات والقابل للتحليل 104 استبيان. وقد تم تحديد حجم العينة بناء على الانحراف المعياري للمجتمع والمقدر هنا بناء على دراسات سابقة بمقدار 0.60 وحجم خطأ معياري يمكن قبوله بمقدار 0.05 وبالتالي يكون حجم العينة الكافي عند هذه الأرقام هو

$$N = \frac{S^2}{(S.E.)^2}$$

S : هو الانحراف المعياري المقدر للمجتمع

S.E. : هو الخطأ المعياري المرغوب والذي يمكن قبوله.

وبالتالي فان الحجم الأدنى المقبول لعدد مفردات العينة:

$(0.60)^2 \div (0.05)^2 = 144$ مفردة.

والجدول رقم (1) يضم طبقات المجتمع الإحصائي وكذلك الاستبيانات المستردة والقابلة للتحليل الإحصائي:

جدول رقم (1) يبين الاستبيانات الموزعة والمستردة ونسبة الاسترداد

طبقات المجتمع الإحصائي	عدد الاستبيانات الموزعة	عدد الاستبيانات المستردة	نسبة الاسترداد
شركات مساهمة	145	102	%70.35

نلاحظ من الجدول السابق أن عدد الاستبيانات الموزعة بلغ 145 استبيان وعدد الاستبيانات المستردة والقابلة للتحليل 102 استبيان أي بنسبة % 70.35 وهي نسبة مقبولة لتحليل البيانات في دراسات العلوم الاجتماعية

وصف عينة الدراسة:

تم استخدام التكرارات والنسب المئوية لمعرفة توزيع العينة وفقاً للبيانات العامة للاستبيان وذلك كما يلي:

أولاً: توزيع عينة البحث وفقاً للمؤهل العلمي:

جدول رقم (2) توزيع عينة البحث وفقاً للمؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرارات	النسبة
إجازة جامعية	70	% 68.64
دبلوم	10	% 9.8
ماجستير	15	% 14.7
دكتوراه	5	% 4.9
أخرى	2	%1.96
الإجمالي	102	% 100.0

من خلال الاطلاع على الجدول السابق يتبين أن معظم أفراد العينة هم من الحاصلين على الشهادة الجامعية إذ بلغت نسبتهم 68.64 %، ويليهم الحاصلون على الماجستير بنسبة 14.7 %، والحاصلون على شهادة الدبلوم 9.8 %، أما الحاصلين على درجة الدكتوراه فقد بلغت 4.9 %، وباقي أفراد العينة هم من الحاصلين على شهادات أخرى قد تكون شهادة معهد أو من الشهادات المهنية الذين بلغت نسبتهم 1.96%، وبالتالي فإن الأفراد المستهدفين من خلال المسح هم من المؤهلين بصورة جيدة.

ثانياً: توزيع عينة البحث وفقاً للتخصص الأكاديمي:

جدول رقم (3) توزيع عينة البحث وفقاً للتخصص الأكاديمي

التخصص الأكاديمي	التكرارات	النسبة
محاسبة	80	% 78.44
علوم مالية ومصرفية	8	% 7.84
إدارة الأعمال	8	% 7.84
اقتصاد	4	% 3.92
أخرى	2	% 1.96

الإجمالي	102	% 100.0

نلاحظ من الجدول أعلاه توزيع عينة البحث من حيث التخصص الأكاديمي، إذ كان المختصون بالمحاسبة هم الأكثرية بالعينة إذ بلغ عددهم 80 فرداً بنسبة 78.44%، ويليهم اختصاص العلوم المالية والمصرفية وإدارة الأعمال بنسبة 7.84%، أما باقي الاختصاصات فلا يتجاوز أعداد المشاهدات 6 فرداً فقط من كامل العينة.

ثالثاً: توزيع عينة البحث وفقاً للموقع الوظيفي:

جدول رقم (4) توزيع عينة البحث وفقاً للموقع الوظيفي

الموقع الوظيفي	التكرارات	النسبة
مدير	5	% 4.9
مدير مالي	20	%19.6
محاسب	65	% 63.7
مدقق داخلي	10	% 9.8
أخرى	2	% 2
الإجمالي	102	% 100.0

نلاحظ من الجدول أن النسبة الأكبر من أفراد العينة كموقع وظيفي هم من المحاسبين حيث بلغ عددهم 65 محاسباً بنسبة 63.7 % من أفراد العينة، ويليهم المدراء الماليون إذ بلغ عدد كل منهم 20 فردا بنسبة 19.6% من العينة، ثم المدققين الداخليون بنسبة 9.8 %، يليهم المدراء بنسبة 4.9 % والأفراد العاملون في وظائف أخرى فقد بلغت نسبتهم 2 %.

رابعاً: توزيع عينة البحث وفقاً لسنوات الخبرة:

جدول رقم (5) توزيع عينة البحث وفقاً لسنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرارات	النسبة
اقل من 3	18	% 17.6
من 3 إلى 6	30	% 29.4
من 6 إلى 9	25	% 24.5
من 9 إلى 12	15	% 14.7
أكثر من 12	14	% 13.7
الإجمالي	102	% 100.0

يبين الجدول السابق توزيع عينة البحث وفقاً لسنوات الخبرة، حيث أظهر الجدول أن أكثر المشاهدات كانت من 3 إلى 6 سنوات بنسبة 29.4% من العينة، ويليها من 6 سنوات إلى 9 سنوات، ثم الذين خبرتهم أقل من 3 سنوات بنسبة 17.6% من حجم العينة، ثم الذين لديهم خبرة أكثر من 12 سنة وأخيراً الذين لديهم خبرة من 9 إلى 12

نتائج اختبار وتحليل الفرض الأول:

يتضمن هذا المحور ثمانية أسئلة موجهة لاختبار الفرض الأول والذي ينص على افتراض التأثير الايجابي لآليات حوكمة الشركات الداخلية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

أولا: التكرارات والنسب المئوية لبنود الفرض الأول:

جدول رقم (6) التكرارات والنسب المئوية لإجابات الفرض الأول

البيان	التكرارات					النسب المئوية				
	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
إجمالي المحور الأول	131	604	37	32	12	16.05	74.01	4.54	3.9	1.5

بقراءة جدول تكرارات إجابات الفرض الأول يتبين أن نسبة الموافقة على الإجراءات التي تقوم بها الإدارة من خلال الآليات الداخلية لحوكمة الشركات للتأثير على إدارة الأرباح بلغت 90.06 %، موزعة بنسبة 16.05 % موافق بشدة، ونسبة 74.01% موافق، بينما بلغت نسبة محايد 4.54%، ونسبة غير موافق وغير موافق بشدة بلغت 5.4 %، وهي النسبة الأقل، والمتوسط الحسابي 3.99 ويعدُّ أكثر من الوسط الحسابي الفرضي 3 مما يدل على موافقة أفراد العينة على الفرض الأول، وبانحراف معياري 0.7037 يدل على عدم وجود تشتت كبير للإجابات عن الوسط الحسابي، وهذا يؤدي لقبول الفرض عامةً.

ثانيا: اختبار T لبنود الفرض الأول:

لتأكيد التحليل السابق تم اختبار (One Sample T-test) لاختبار مدى وجود دلالة إحصائية في الفرق بين الوسط الحسابي لكل سؤال من الأسئلة مع المتوسط المقاس عليه في هذه الدراسة وهو 3، فكانت النتائج كما يلي:

جدول (7) الأوساط الحسابية والانحرافات وقيمة T لإجابات الفرض الأول

الأسئلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمةT المحسوبة

	وجود نسبة كبيرة من أعضاء مجلس الإدارة من خارج المنشأة يؤدي إلى التقليل من إدارة الأرباح	3.94	0.781	12.167
	وجود نسبة من أعضاء مجلس الإدارة من المدراء غير التنفيذيين يؤدي إلى التقليل من إدارة الأرباح	3.98	0.744	13.302
	فعالية الدور الإشرافي والرقابي لمجلس الإدارة على سلوك وقرارات الإدارة العليا والمديرين التنفيذيين يقلل من إدارة الأرباح	3.98	0.629	15.741
	استقلالية لجنة المراجعة يؤدي إلى التقليل من إدارة الأرباح	4.06	0.768	13.915
	حجم لجنة المراجعة يؤدي إلى التقليل من إدارة الأرباح.	3.94	0.715	13.293
	زيادة عدد اجتماعات لجنة المراجعة خلال العام يؤدي إلى التقليل من ممارسات إدارة الأرباح.	4.05	0.651	16.284
	اختيار المراجع الداخلي يمكن أن يحسن من فعالية الرقابة، وعمليات الحوكمة	3.98	0.660	15.008
	حجم شركة المراجعة الخارجية يؤثر على فعالية عملية التدقيق الخارجي	4.01	0.682	14.952
إجمالي المحور الأول		3.99	0.7037	14.332

وبالرجوع إلى اختبار T لجميع بنود المحور يتبين أن قيمة T المحسوبة تساوي 14.332 وهي أعلى من قيمتها الجدولية 1.96، عند مستوى ثقة 95%، ومستوى دلالة 0.05، مما يدل على أن هناك دلالة إحصائية على أن آليات الحوكمة الداخلية تخفض من ممارسات إدارة الأرباح.

نتائج اختبار وتحليل الفرض الثاني:

يتضمن هذا المحور سبعة أسئلة موجهة لاختبار الفرض الثاني والذي ينص على افتراض التأثير الايجابي لآليات الحوكمة الخارجية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

أولاً: التكرارات والنسب المئوية لبنود الفرض الثاني:

يبين الجدول التالي التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة على بنود الفرض الثاني:

جدول (8) التكرارات والنسب المئوية لإجابات الفرض الثاني

البيان	التكرارات					النسب المئوية				
	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
إجمالي المحور الثاني	135	484	58	26	11	18.9	67.8	8.12	3.64	1.54

بقراءة جدول تكرارات المحور الثاني يتبين أن نسبة الموافقة على الإجراءات التي تقوم بها الإدارة من خلال الأصول الضريبية المؤجلة للتأثير على إدارة الأرباح بلغت 86.7 %،، بينما بلغت نسبة محايد 8.12 %، ونسبة غير موافق وغير موافق بشدة فقد بلغت 5.18%، وهي النسبة الأقل، والمتوسط الحسابي 3.99 ويعتبر أكثر من الوسط الحسابي الفرضي 3 مما يدل على موافقة أفراد العينة على الفرض الثاني، وهذا يؤدي لقبول الفرض عامةً.

ثانياً: اختبار T لبنود الفرض الثاني:

لتأكيد التحليل السابق تم اختبار (One Sample T-test) لاختبار مدى وجود دلالة إحصائية في الفرق بين الوسط الحسابي لكل سؤال من الأسئلة مع المتوسط المقاس عليه وهو 3، فكانت النتائج كما يلي:

جدول (9) الأوساط الحسابية والانحرافات وقيمة T لإجابات الفرض الثاني

	الأسئلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمةT المحسوبة
1	وجود الأسواق التنافسية تخفض من سلوك إدارة الأرباح	3.96	0.744	13.050
2	تؤدي الاندماجات إلى السيطرة على سلوك الإدارة بشكل فعال وتقليل ممارسات إدارة الأرباح	3.97	0.696	14.086
3	يؤدي فرض تشريعات وقوانين جديدة على الشركات المساهمة تخفض من سلوك إدارة الأرباح	4.01	0.711	14.353
4	يؤدي وجود أسواق مالية ذات دور رقابي وإشرافي على المنشآت إلى تخفيض سلوك إدارة الأرباح	3.92	0.805	11.569
5	يؤدي وجود جهاز حكومي يتولى عملية التنظيم والإشراف على عمليات الأوراق المالية إلى تخفيض سلوك إدارة الأرباح	4.15	0.709	16.336
6	محاربة الفساد المالي والإداري تخفض من سلوك إدارة الأرباح	4.03	0.764	13.613
7	تحسين النظم المالية والمحاسبية تخفض من سلوك إدارة الأرباح	3.88	0.775	11.506
	إجمالي المحور الأول	3.99	0.743	13.501

وبالرجوع إلى اختبار T لجميع بنود المحور يتبين أن قيمة T المحسوبة تساوي 13.501هي أعلى من قيمتها الجدولية 1.96، عند مستوى ثقة 95%، ومستوى دلالة 0.05، مما يدل على أن هناك دلالة إحصائية على أن آليات الحوكمة الخارجية تخفض من ممارسات إدارة الأرباح.

الاستنتاجات والتوصيات :

الاستنتاجات:

يهدف البحث إلى دراسة دور آليات حوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السورية، وذلك من خلال دراسة مفهوم ومبادئ حوكمة الشركات، وتحديد الآليات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات، إضافةً إلى تحديد مفهوم وماهية إدارة الأرباح، والدوافع التي تدفع الإدارة إلى ممارسة أنشطة إدارة الأرباح، والطرق التي تتبعها الإدارة عند ممارستها لأنشطة إدارة الأرباح، ومن خلال الدراسة الميدانية والنظرية حيث تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. وجود عدد كبير من أعضاء مجلس الإدارة من المستقلين والمدراء غير التنفيذيين يزيد من فعالية الدور الإشرافي والرقابي لمجلس الإدارة على سلوك وقرارات الإدارة العليا والمديرين التنفيذيين وبالتالي يقلل من ممارسات إدارة الأرباح.

2. استقلالية لجنة المراجعة وزيادة حجم اللجنة وزيادة عدد اجتماعات اللجنة خلال العام يؤدي إلى التقليل من ممارسات إدارة الأرباح.

3. اختيار المراجع الداخلي من أصحاب الخبرة والكفاءة يمكن أن يحسن من فعالية الرقابة، وعمليات الحوكمة، وبالتالي يخفض من ممارسات إدارة الأرباح.

4. اختيار شركة المراجعة الخارجية من الشركات الكبيرة يؤثر على فعالية عملية التدقيق الخارجي وترتبط بعلاقة سلبية مع ممارسات إدارة الأرباح.

5. الأسواق التنافسية تؤدي إلى السيطرة على سلوك الإدارة بشكل فعال وتقليل ممارسات إدارة الأرباح.

6. وجود أسواق مالية ذات دور رقابي إضافةً إلى جهاز حكومي يتولى عملية التنظيم والإشراف على عمليات الأوراق المالية وفرض تشريعات وقوانين جديدة على الشركات المساهمة تخفض من ممارسات إدارة الأرباح.

7. محاربة الفساد المالي والإداري وتحسين النظم المالية والمحاسبية تخفض من سلوك إدارة الأرباح.

التوصيات:

1. ضرورة تفعيل دور مجالس الإدارة في الشركات المساهمة السورية، والتركيز على استقلال مجلس الإدارة، من خلال زيادة عدد الأعضاء المستقلين من المدراء غير التنفيذيين أو من المستقلين تماما عن الإدارة، واختيار الأعضاء من أصحاب الكفاءة والخبرة والنزاهة.

2. ضرورة الاهتمام بلجان المراجعة في الشركات المساهمة من خلال زيادة استقلالية لجنة المراجعة بزيادة عدد الأعضاء المستقلين، وتحديد حد أدنى لعدد أعضاء لجنة المراجعة ثلاثة أعضاء مثلا، والاهتمام بالخبرات المالية لأعضاء اللجنة، وتحديد حد أدنى لعدد الاجتماعات السنوية للجنة.

3. العمل على تشجيع الاهتمام بوظائف المراجعة من خلال الاختيار الدقيق للمراجع الداخلي بحيث يكون من ذوي الخبرة والكفاءة، واختيار شركة المراجعة الخارجية من الشركات ذات الخبرة الكافية والوسائل الأفضل في القيام بعملية التدقيق.

4. الاهتمام بهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، والعمل على وضع قوانين وتشريعات جديدة يكون لها دور رقابي وإشرافي على المنشآت، وفرض متطلبات جديدة وشروط معينة من المنشآت لدى إدراجها، وقوانين لحماية حقوق المساهمين.

5. محاربة الفساد المالي والإداري وتحسين النظم المالية والمحاسبية، من خلال تحسين البيئة القانونية التي تحكم عمل الاقتصاد السوري الحالي، والاهتمام بإلزامية تطبيق القوانين، والعمل على الانضمام إلى المنظمات الدولية، وفرض تطبيق معايير المحاسبة الدولية على جميع الشركات.

المراجع:

المراجع العربية:

1. الدهراوي، كمال الدين مصطفى، سرايا، محمد السيد، دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006، 151.

2. جهماني، عمر عيسى، سلوك تمهيد الدخل في الأردن دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في بورصة عمان، المجلة العربية للمحاسبة، البحرين، المجلد الرابع، العدد الأول، مايو ,2001، 104-142.

3. دكاترين هيلنج، وجون سوليفان، "غرس حوكمة الشركات في الاقتصاديات النامية والصاعدة والانتقالية"، منشور في حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين، (الطبعة الثالثة)، إصدار مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن، 2003، ترجمة سمير كرم، 29-1.

4. موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، http:// www.scfms.sy

المراجع الأجنبية:

1. Abbott, L. G. and Parker, S., " *Auditor Selection and Audit Committee Charecteristics* ", Auditing : **A** Journal of Practes and Theory Vol. (19), 2000, 47-66.

2. Amat,O.,Etal., 1999," *The Ethics of Creative Accounting*" **Working Paper**, 1-16.

3. Park, Y., and Shin, P., 2004, "*Board Composition And Earning Management In Canada*", Journal of Corporate Finance, (Vol.10), Pp 631-467.

4. Baysinger, B., and H. Butler, 1985, *Corporate Governance and The Board of Directors: Performance Effects of Changes In Board Composition*, Journal Of Law, Economics, and Organization 1, 101–124.

5. Becker, et al, *the effect of the audit quality on earning management*, Contemporary Accounting Research, vol. 15 No. 1(Spring 1998) pp. 1-24.

6. Beneish, M.D. *Earnings Management :A Perspectiv***,** Managerial Finance, 27, 2001, 1-16

7. Byrd, J., and Hichman, K., 1992, "*Do Outside Directors Monitor Manageres*?: *Evidence Frome te Offer Bids*. Journal of Financial Economics, (Vol. 32), Pp 195-221.

8. Clikeman, P. M., 2003, *Where auditors fear to tread*, **International Auditor,** 60, 75–79..

9. Cohen, Jeffrey et al., "*The Corporate Governance Mosaic and Financial Reporting Quality* ", Journal of Accounting Literature, 2004, 87-152.

10. Collier, P. A., 1993, *Audit Committees In Major U.K. Companies*, Managerial Auditing Journal, 8, 25-30.

11. Eighme, J. E., and J. D. Cashell, 2002, *Internal auditors' roles in overcoming the financial reporting crisis*, International Auditing, 17, 3–10.

12. Fudenberg, k., and Tirol, j.,1995*," a theory of income and dividend smoothing based on incumbency rents*", journal of political economy", (vol.103), 75-

93.

13. Healy, P.M., and Wahlen, J.M. *A Review of The Earnings Management Literature And Its Implications For Standard Setting*." Accounting Horizons,Vol.13,No.4, 1999, 365-383.

14. Healy.p., "*the effect of bonus schemes on accounting decision*", Journal of accounting and Economics, april, 1985, 85-107.

15. Hess, David and Impavido, Gregorio, " *Governance of Public Pension Funds, Lessons from Corporate Governance and International Evidence* ",.World Bank Policy Research Working Paper 3110, August 2003, 1-35.

16. Klein, A., 2002a,*Audit committee, board of director characteristics, and earnings management*, Journal of Accounting and Economics, 33, 375–400.

17. Klein, 1998., " *firm performance and board committee structure*", Journal of low and Economics, (vol. 41), pp 275 – 303.

18. McMullen, D. A., and K. Raghundan, 1996, *Enhancing audit committee effectiveness*, Journal of Accountancy, 182, 79–81.

19. Murhadi, werner R. (2009): *Good Corporate Governance And Earnings Management Practices: An Indonesian Cases.* Published in: Proceedings ICBMR, Vol. 3, No. 1 (November 2009): 100-120.

20. OECD Principles of Corporate Governance, © OECD, 2004, 2, rue André-Pascal, 75775 Paris Cedex 16, France.

21. NYSE (New York Stock Exchange) *Corporate Accountability and Listing Standards committee*, 2002, report (nyse, New York).

22. Ortega, w, Grant, g, *Operational Earnings Management Techniques*, Strategic Finance, July 2003, 1-7.

23. Ryan Davidsona, Jenny Goodwin-Stewartb, Pamela Kenta, *Internal governance structures and earnings management*, Accounting and Finance, 45 (2005) 241–267.

24. Sarbanes, P., and M. Oxley. 2002. Sarbanes-Oxley Act of 2002. Washington, DC : U.S. Congress.

25. Schipper, K. 1989, *A commentary on earnings management,* Accounting Horizons 3 (4):91–102.